

**السيد رئيس مجلس النواب**

**الأستاذ نبيه بري المحترم**

عملاً بأحكام المادة ١٢٤ وما يليها من النظام الداخلي لمجلس النواب نتوجه بواسطتكم إلى الحكومة بالسؤال الآتي، أملين الجواب عليه ضمن المهلة القانونية.

وتفضلوا بقبول الاحترام،

النائبة بولا يعقوبيان

**السيد رئيس مجلس الوزراء**

**د. نواف سلام المحترم**

**الموضوع:** سؤال موجه إلى الحكومة اللبنانية بشخص رئيسها ووزير المالية ووزير الاقتصاد والتجارة حول الإجراءات المتخذة من قبل الحكومة لمعالجة الاقتصاد النقدي.

**تحية طيبة وبعد،**

عظماً على الموضوع المبيّن أعلاه، وفي إطار رقابتنا على أعمال السلطة التنفيذية لجهة معالجة الاقتصاد النقدي الذي انفلس بعد الأزمة النقدية والمالية والاقتصادية في العام ٢٠١٩،

وحيث أنّه تمّ إدراج لبنان على "لائحة الدول التي تخضع للرقابة المعزّزة" (اللائحة الرمادية) في تشرين الأول من العام ٢٠٢٤، وتم تحضير خطة عمل من قبل مجموعة العمل المالي (الـ"فاتف")، ومن ثمّ على "لائحة الدول عالية المخاطر" التابعة للاتحاد الأوروبي بتاريخ ٥ آب، ٢٠٢٥،

ولمّا كانت مخاطر الاقتصاد النقدي تؤثر سلباً على أي خطة اقتصادية للنمو، ما يؤثر سلباً بدوره على القطاعين العام والخاص ويقوّض أي جهود للتعافي الاقتصادي ويُعزّز مخاطر تبييض الأموال وتمويل الإرهاب في لبنان، وهو ما قد يؤدي إلى عزلة دولية وإخراج لبنان من النظام المالي العالمي،

لذا جئنا بكتابنا هذا راجين من حضرتكم الإجابة عن الأسئلة التالية ضمن المهلة القانونية المحددة ب ١٥ يوماً من تاريخ تسلّمكم هذا الكتاب بحسب المادة ١٢٤ من النظام الداخلي لمجلس النواب:

1. هل هنالك لجنة للتنسيق بين الجهات المختلفة المعنية بمعالجة الاقتصاد النقدي ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الناتج عنه؟ (يرجى تزويدنا بقرار إنشاء هذه اللجنة إن وُجدت)

2. هل هنالك خطة تمّ إقرارها من قبل الجهات المعنية لمعالجة الاقتصاد النقدي ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الناتج عنه، سواء من قبل الحكومة أو من قبل رئاسة مجلس الوزراء، ووزارة المالية، ووزارة الاقتصاد والتجارة، أو مصرف لبنان؟

3. ما هي الآلية التي تمّ اعتمادها من قبل مصرف لبنان في العام ٢٠٢٢ للحد من المضاربة على العملة اللبنانية وهل أعادت الحكومة الحالية ومصرف لبنان الموافقة على عملها؟ (يرجى تزويدنا بقرار المجلس المركزي لمصرف لبنان الذي قضى بتفعيل العمل بهذه الآلية، كما وأي قرارات لاحقة خاصة بهذه الآلية إن وُجدت لاسيّما تلك المتخذة ضمن الفترة الممتدة من بعد نيل الحكومة الحالية الثقة في مجلس النواب حتّى تاريخ الإجابة على هذا السؤال)

4. ما هي الإجراءات المتخذة من قبل هذه الآلية، بالتعاون مع مصرف لبنان وكل المنخرطين فيها كالمصارف ذات الصلة، الخاصة بمكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب، لاسيّما الإجراءات المتصلة بموجبات العناية الواجبة العادية والمعززة؟ (دون تفصيل المؤشرات ذات الصلة التي يمكن أن تكون سرّية - ويرجى تزويدنا بلائحة المصارف المنخرطة في هذه الآلية والأسس التي تمّ اختيارها على أساسها للمشاركة في هذه الآلية دون غيرها من المصارف إن وجدت)

5. ما هي الإجراءات المتخذة من قبل كل من: وزارة الماليّة، وزارة الاقتصاد والتجارة، مصرف لبنان (متضمناً لجنة الرقابة على المصارف وهيئة التحقيق الخاصّة، المتعلّقة بمعالجة الاقتصاد النقدي ومكافحة تبييض الأموال وتمويل الإرهاب الناتج عنه لا سيّما في ما يتعلّق بالجهات المصنّعة إرهابيّة والجهات الخاضعة لعقوبات على الصعيد الدولي؟

وتفضلوا بقبول الاحترام،

النائبة بولا يعقوبيان